

الصناعة أقوى القطاعات التي يمكن اعتماده كأحد مصادر الدخل الرئيسية - المناعي؛

سقف الدين العام سيرتفع إلى 7 مليارات والضرائب ضرورة ملحة

كاظم عبدالله؛



أكد رجل الأعمال الرئيس التنفيذي لمجموعة المناعي عضو مجلس الشورى درويش المناعي، أن على الدولة أن تعتمد على الصناعة كأحد مصادر الدخل الرئيسي البديلة للنفط، مشيراً إلى أن الصناعة هي التي بإمكانها تحقيق الإستدامة، كما أنها تزيد من حجم الصادرات الوطنية بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على البطالة نظراً للوظائف العديدة والمتنوعة التي يوفرها القطاع الصناعي.

جاء ذلك في الحوار الموسع مع «الأيام الاقتصادي»، الذي أشار فيه المناعي أيضاً إلى أهمية إيجاد بدائل للنفط لتفادي الأزمات المالية التي تتعرض لها المملكة جراء المتغيرات في أسعار النفط.

كما قال المناعي أن إقرار الميزانية العامة للدولة تم بعد 24 اجتماعاً، مؤكداً أن التأخير الذي حدث في إقرار الميزانية راجع إلى إعداد الميزانية ودراستها من قبل السلطتين التشريعتين الشورى والنواب، وكذلك إدارة البرنامج الحكومي ضمن الميزانية والذي يتضمن 6 محاور تم على أساسها إعداد الميزانية، وهنا نص الحوار كاملاً:

وجزء حوار.

■ بما أنك أحد المستثمرين في القطاع العقاري، ما هو تقييمك لسوق العقارات في البحرين؟

– سوق العقارات تحسن كثيراً، وحتى إنشغال العقارات تحسن أداءه وكذلك من ناحية الأسعار، لأن الحكومة تدعم الشباب من خلال منحهم القروض من أجل البناء والتشييد، لذلك نشط سوق العقار، ونشطت عملية بيع العقارات في البحرين، هناك نمو في هذا القطاع، ولكن يجب الابتعاد عن المضاربات حتى لا نواجه أزمات، وعلى المطورين أن يبدأوا في البناء وبعد ذلك البيع وعليهم الابتعاد عن البيع على الخريطة، وهذا أكبر خطأ ويجب أن نستفيد مما حدث سابقاً.

الحكومة وضعت مؤخرًا عدة قوانين خاصة بالقطاع العقاري، وستساهم هذه القرارات في الحد من المشاريع المتعثرة وستساهم في عودة الثقة لدى المستثمرين في السوق العقاري البحريني.

■ بصفتك عضواً في اللجنة المالية بمجلس الشورى، حدثنا عن إقرار الميزانية العامة للدولة والتي تمت بعد مخاض عسير، وما تم مراعاته في هذا الشأن؟

– العالم يمر بأزمة انخفاض أسعار النفط، ومنطقة الخليج بما فيها البحرين تأثرت بذلك بسبب أن جميع دول المنطقة تعتمد على النفط كمصدر دخل رئيسي، وانخفض النفط 55% عن العام الماضي، وهذا انخفاض كبير، وقدرت الميزانية على أساس سعر النفط 60 دولاراً، وحتى لا يكون هناك عجز في ميزانية الدولة كان يجب أن تبني الميزانية على أساس سعر النفط بساوي 130 دولاراً لعام 2015 و135 دولاراً لعام 2016. لذلك العجز حالياً في الميزانية يبلغ 1.5 مليار دينار تقريباً لعام 2015 و1.5 مليار دينار تقريباً لعام 2016.

استلمنا الميزانية متأخراً لسببين، الأول هو التأخر في انعقاد السلطة التشريعية بشقيها النيابي والشورى، والثاني هو إضافة البرنامج الحكومي لأول مرة والمكون من 6 محاور، حيث طبقت الميزانية على أساس هذه المحاور، وتم الأخذ في الاعتبار خلال مناقشة الميزانية عدم المساس بمكتسبات المواطن.

وتم الاقتراح بدراسة موضوع الدعم بعد إقرار الميزانية تقديراً للتأخير وتعطيل المشاريع التي كانت تنتظر إقرار الميزانية، وتأكيداً لجدية الحكومة في موضوع الدعم قامت بتشكيل لجنة من مجلسي الشورى والنواب خلال 3 أشهر لدراسة الدعم وكيفية صرفه، لدراسة أفضل آليه لدعم وكيفية صرفه على أن تنتهي من الدراسة في خلال ثلاثة أشهر.

تمكنا من إدخال امتيازات للمواطنين من دون أن تزيد الميزانية، وعلى سبيل المثال مبلغ الـ360 ديناراً الذي يدفع مرة واحدة للمتقاعدين الذين تقل رواتبهم عن 800 دينار وهي لم تكن موجودة سابقاً، وستصرف للمتقاعدين بعد 60 يوماً من إقرار الميزانية، كما تم رفع سقف الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة إلى 200 دينار.

وتم أيضاً زيادة ميزانية الإسكان 30 مليون دينار وخاصة لمشاريع الحورة، وخفض الدعم الموجه لطيران الخليج 10 ملايين دينار عن 2015، و20 مليون عن 2016.

كما قمنا باستبعاد 150 مليون دينار لفصل حسابات تكرير النفط، حيث كانت موجودة من ضمن الميزانية وأن الوقت غير مناسب حالياً للفصل، ولأول مرة تم تحصيل 20 مليون دينار من بنك الإسكان وضخها ضمن ميزانية الدولة، لذلك فإن الميزانية ظهرت بصورة مقبولة وتغطي معظم احتياجات الدولة، أخذين في الاعتبار أيضاً أسعار النفط الذي يمثل 86% من الناتج الإجمالي المحلي وهي نسبة كبيرة.

■ مارأيكم في معنى عدم استغلال بعض الوزارات للميزانية المخصصة لها الاستغلال الأمثل؟

– في السابق الميزانيات الفعلية للجهات والوزارات مقارنة بالاعتمادات المقدمة من نفس الجهات والوزارات الاستغلال قليل جداً، وبعض الوزارات لم يصل استغلالها للميزانية حتى 18%، والإسكان هي الوحيدة التي وصلت إلى 88%، ومتوسط استغلال الميزانيات في الوزارات فوق 50%، لذلك انشأت الحكومة وبالأخص شؤون المتابعة بديوان رئيس الوزراء بعمل متابعة دورية مثلاً كل 3 شهور مع الوزارات متابعة صرفها للميزانيات المرصودة لها، وعدم تأجيل ذلك إلى آخر السنة، لأنه إذا تم اعتماد

كيف تتظنون كصناعي إلى وضع القطاع الصناعي في البحرين؟

– من وجهة نظري أن القطاع الصناعي هو أقوى القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها كأحد مصادر الدخل المساندة للنفط، لأن الصناعة هي التي تدوم، وكانت هناك فكرة لإنشاء مدينة صناعية اقتصادية، إلا أن انخفاض أسعار النفط تم تأجيل هذه الفكرة.

الصناعة ستزيد من حجم الصادرات الوطنية، كما ستساهم المصانع في توفير فرص عمل للمواطنين، لذلك سيكون تأثيره كبير على الاقتصاد الوطني.

■ ما هي احتياجات تطوير القطاع الصناعي في المملكة؟

– أهم الاحتياجات هي التصدير، وهناك 7 متطلبات لذلك وهي إنشاء المدينة الاقتصادية، والإسراع في فتح مركز الترويج للصادرات، وإيجاد حل جذري لتكسب الشاحنات عند جسر الملك فهد، وتبني فكرة إنشاء ملحقات تجارية في سفارتنا في البلدان التي نرغب في جلب مستثمرين منها والتصدير إليها، إذ يجب أن يكون لنا مكاتب ملحقات تجارية في مختلف القارات، والمشاركة بكثافة في المعارض الدولية، فمثلاً لو شاركت شركة بحرينية بشكل فردي في أحد المعارض لن يكون لها تأثير كما لو أن الدولة استأجرت جناح بأكمله للشركات البحرينية سيكون له تأثير أكبر، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات والتصدير، وخصوصاً ما يتعلق بشهادة المنشأ ونظام إعانة التصدير، والعنصر الأخير هو تأسيس جمعية لتنمية الصادرات البحرينية وقد تبنت هذه الفكرة والجمعية الآن تحت التأسيس، وهدفها هو تشجيع الصناعة في البحرين.

■ ما هي البدائل الأخرى التي يمكن الاعتماد عليها كبديل للنفط؟

– قرأت تقريراً في إحدى الصحف الأجنبية أن 6.6 مليار دولار صرفت على الأزمة السياسية التي مرت بها البحرين، وهذا يعني أننا بحاجة أولاً للأمن والاستقرار وهو أهم أساس نمو الاقتصاد.

طالبنا الحكومة ولازناً نطالبها بضرورة تنوع مصادر الدخل، فأسعار النفط لا يتوقع لها الخبراء الاقتصاديون أن ترتفع خلال العام الجاري أو المقبل، وجميع التوقعات تقول بأنه ربما في عام 2018 تبدأ أسعار النفط في الارتفاع، لذلك يجب على الحكومة إعادة هيكلة الاقتصاد البحريني وتنويع مصادره، وذلك عن طريق دعم القطاعات المحفزة للنمو الاقتصادي عبر استحداث فرص استثمارية جديدة عالية الإنتاجية والتنافسية، وتوفير الحوافز والتسهيلات وتطوير الصناعات التحويلية، ودعم المشاريع السياحية التي تساهم في ترويج البحرين كمركز للسياحة العائلية والمشاريع العلاجية والتعليمية، فعلى سبيل المثال يتم تحويل النفط إلى صناعات مثل الزيوت وغيرها من المنتجات النفطية بدلاً من بيع النفط الخام، وكذلك تحويل المملكة إلى مركز للسياحة العائلية واستثمار الثروات التي تمتلكها لتنمية هذا الجانب.

الأمر الآخر هو ضرورة طرح قانون شامل للاستثمار، الآن يوجد قوانين لكنها متفرقة، ومنذ أن دخلت في مجلس الشورى وأنا أعمل على إيجاد قانون خاص للاستثمار، وعملت جرداً للقوانين الموجودة في منطقة الخليج وبعض الدول الأخرى، وقمت باتصالات مع عدة جهات حكومية مختصة، لأن وجود القوانين المنظمة للاستثمار في البحرين تعطي المستثمر الثقة وتضمن له حقوقه وتضمن للدولة حقوقها.

■ يرى بعض الخبراء الاقتصاديين في البحرين أن السياحة لم تستغل بالشكل الأمثل، وإمكانها أن تكون أحد مصادر الدخل الرئيسية في المملكة، ما هو تعليقكم على ذلك؟

– البحرين تملك العديد من المقومات التي تجعلها بلداً سياحياً وجاذباً للسياح من كل أقطار العالم، لدينا البحر والطقس الجيد، والشعب الودود الذي يتعايش مع كافة الأجناس والأديان، ولكن يجب أن تستثمر هذه الأمور لتنشيط السياحة.

والحكومة ليست غافلة عن هذا الجانب، وهناك بعض المشاريع السياحية التي سيتم تنفيذها ومن أبرزها مشروع طريق اللؤلؤ وهو مشروع مقترح من وزير الثقافة الشيخة مي بنت محمد آل خليفة ويكلف ما يقارب 68 مليون دولار، واتفقت الحكومة مع أحد البنوك الإسلامية في جدة لتمويل المشروع عبر قروض حسنة، وهناك مشاريع أخرى مثل مدينة التينين، ومشاريع في الزلاقي

مبلغ لوزارة ما ولم تقم بتنفيذ مشاريعها فإنها بذلك حرمت وزارات أخرى من الاستفادة من هذه المبالغ في تنفيذ مشاريعها، كما سيساهم ذلك في حل بعض الإشكاليات التي يثيرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.

■ في بيان صادر من وزارة المالية، أن العجز المالي في الميزانية لن يحل إلا بفرض المزيد من الرسوم والضرائب، هل تؤيدون فرض رسوم جديدة على المواطن؟

– نحن ننظر للموضوع من عدة جوانب، وما يجري هو أن الدين العام شر لا بد منه، ويبلغ قيمة الدين العام 3 مليارات، وتمت الموافقة على رفع سقف الدين إلى 7 مليارات لكي نستطيع ترميز الميزانية، وهذا المبلغ عليه فوائد تساوي نسبة 9.6% من الإيرادات غير النفطية، أي أن ما يتم تحصيله من الرسوم والضرائب سيتم دفعه للفوائد، لذلك طلبنا من الحكومة إعداد جدول تبين فيه كيف سيتم تغطية الدين العام وكيف سيتم تسديد فوائده، وسيقدم ذلك أيضاً في إسترجاع التصنيف المالي للبحرين إلى BBB بعد أن انخفض إلى BBB-، لأن شركات التصنيف تعتمد كثيراً في وضع تصنيفها على الخطط المالية للدول.

ووجدنا أيضاً أن هناك أعمال تقوم بها الحكومة تكلفها أضعاف ما تقدمه للجمهور، ومثال على ذلك هو رسوم مسح الأرض التي يشترها المواطن لبناء منزل والمقدرة بـ 25 ديناراً، ولكننا في الحقيقة تكلف الدولة 25 ديناراً، ونفس الرسوم تفرض أيضاً على أصحاب المشاريع الكبيرة كالذي يريد بناء فندق أو مجمع سكني، وهنا يجب على الحكومة أن تعيد النظر في هذا القرار لأن الذي يريد بناء فندق لن يتردد في دفع 500 دينار أو 5000 دينار كرسوم لخدمة المسح، والحل الآخر هو خصصة الموضوع وإسناده لإحدى الشركات الخاصة من أجل خفض التكلفة على الميزانية.

■ ما خطوات الحكومة المقبلة بعد قرار رفع الدعم عن اللحوم؟

– بالنسبة للحوم، كانت الشاحنات التي تأتي إلى البحرين وتفرغ حمولتها في البحرين تخرج محملة بعدد من المواشي الحية المدعومة من الحكومة إلى الدول المجاورة، ولمنع ذلك صدر قرار بعدم السماح لأي شاحنة بالخروج بأكثر من رأسين للسائق ومساعدته.

في المستقبل سيكون هناك زيادة في الوقود، وحسب وجهة نظر الحكومة أن الوقود إذا لم تستغله داخل البحرين وقامت ببيعه في الخارج سيكون الفارق هو دعم للمستهلك داخل البحرين، وقمنا بعمل جدول بالأسعار وتسليمه للحكومة من أجل دراستها.

من جانب آخر، عندما تريد الحكومة الإقدام على زيادة أسعار سلعة معينة أو رفع الدعم عنها، يجب أن تضع في الاعتبار ردة الفعل الاقتصادية على البلد، إذ لا يمكن أن تحصل مبلغاً بسيطاً فيما تخسر مبالغ أكبر من خلال خروج الاستثمارات وغيرها.

■ وأخيراً، ما هي المشاريع الجديدة لدى مجموعة المناعي؟

– نشاط المجموعة يتركز في التجارة العامة والتصنيع والاستثمار العقاري.

وتتكون من مجموعة مصانع للألمنيوم والزجاج وتشكيل المعادن، وقسم العوازل بكافة أنواعه، تسويق زيوت غلف أويل، ردماك للخدمات الصناعية لإدارة النفايات الصلبة والسائلة والتنظيف الكيميائي لكبرى الشركات مثل بابكو، والبا، بالإضافة إلى الاستثمارات العقارية، مجمعات سكنية وعمارات في مناطق المملكة. وأحدث المشاريع حالياً لدينا عدة مخططات أراضي، الجاهز منها مخطط مقسم لأراضي بتكلفة 3 ملايين دينار.

■ كيف تتسق بين عملك في مجلس الشورى وعملك الخاص في مجموعة المناعي؟

– أنا أحب دائماً النظام والالتزام بالوقت، وترعرت على هذا النظام، وتكليف جلالته الملك لي كعضو في مجلس الشورى منحني حافزاً أكبر من أجل الوقوف مع الحكومة وخدمة البحرين والمواطنين، وفي مجموعة المناعي لا أؤمن بالمركزية لذلك جميع الأعمال مقسمة على مجموعة من المسؤولين، ومنذ تأسيس مجلس الشورى عام 1992 وحتى الدورة السابقة كانت الجلسة العامة في يوم وجلسة اللجان في يوم آخر، وبصفتي في اللجنة المالية اقترحت على الإخوان في اللجنة المالية عقد اجتماع اللجنة في نفس يوم عقد الجلسة العامة من أجل توفير الوقت، وقد لاقى الاقتراح موافقة جميع الأعضاء وتم العمل به خصوصاً وأن اللجنة تضم رجال أعمال وعامل الوقت مهم كثيراً لهم.

7 خطوات يجب القيام بها لتطوير الصناعة في البحرين

طريق اللؤلؤ السياحي يكلف 68 مليون دولار ويؤكد جدية الحكومة في تنمية السياحة

1.5 مليار عجز الميزانية في 2015 ومثلها في 2016

أضفنا امتيازات جديدة للمواطن دون أعباء إضافية على الميزانية

رفع سعر الوقود سيكون الخطوة التالية بعد رفع الدعم عن اللحوم

